مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
MJAES
المجلد السابع العدد الثاني 2017
Doi: 10.52113/6/2017-7-2/107-133

قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العر اقية و آثارها على جودة الابلاغ المالي في التقارير المالية (دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

ناظم شعلان جبار[a]

الملخص

تظهر انتشار درجة التحفظ بالتقارير المالية وزيادتها من أهم القضايا الجدلية في الفكر المحاسبي المعاصر، إذ شكلت محوراً لاهتمام العديد من الأدبيات المحاسبية, على الرغم مما يتعرض له من انتقادات شديدة بسبب تعارضه مع بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. يقدم هذا البحث دليلا اضافيا على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العراقية, كما انه يلقي الضوء على علاقة التحفظ المحاسبي بتحسين جودة التقارير المالية وأثر هذه العلاقة على قيمة المنشأة في اسواق المال. ان التحفظ قد يستخدم من ادارة الشركة طريقةً للاختيار بين البدائل المحاسبية بصورة انتهازية بالممارسة العملية من خلال بعض السياسات المحاسبية التي تطبقها الشركات, وفي ظل تعدد بدائل السياسات والتقديرات المحاسبية ولتحقيق هذه الاهداف جمعت البيانات اللازمة لاختبار فرضيات البحث وتم التوصل لمؤشرات مهمة احصائيا عن مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, ومن أهم الاستنتاجات:

1- تمارس غالبية الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التحفظ المحاسبي عند القياس والافصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي.

2- وجود تباين بين القطاعات الاقتصادية في ممارسات السياسات المتحفظة ,ويعزى ذلك الى كون التحفظ المحاسبي يعد احد الآليات الفعالة في تنظيم عقود الشركة مع مختلف الاطراف الاخرى, فضلا عن تجنب التعرض الى مخاطر التقاضي اذا ما تمت المبالغة في الاداء المالي وتخفيض الضرائب التي تتحملها الشركة.

3- ينجم عن تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة بالقوائم المالية العديد من المنافع الاقتصادية مثل تحسين كفاية عقود المديونية وخفض تكلفة رأس المال ويستخدم رادعا لتخفيض حالة عدم التأكد من التكهنات المتعلقة بالاحتيال او التضليل في القوائم المالية مما ينعكس ايجابا على قيمة المنشأة.

ومن اهم التوصيات:

1- ضرورة قيام سوق العراق للأوراق المالية بالزام الشركات بتطبيق التحفظ المحاسبي وجعله شرطا من شروط الادراج في السوق المالية، وذلك لتعزيز التزام الشركات بالتحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية لضمان مستوى أعلى من التحفظ وبما يسهم في تعزيز جودة الابلاغ المالي في التقارير المالية.

2- عدم التخلي عن تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة مع الموازنة في تطبيقها, فكما أن تطبيقها يجعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لاتخاذ القرار فان المبالغة في تطبيقها قد تضر بالشركة لاعتقاد المساهم بأنه يستثمر أمواله في منشأة أقل نجاحا مما يجعله يتصرف في أسهمه بأقل من قيمتها أي اتخاذ قرار في غير مصلحته وهو ما يسمى بمشكلة الاختيار العكسي.

المقدمة

يعدّ التحفظ المحاسبي مجالا واسعا للجدل في علم المحاسبة إذ ظل لفترة طويلة يشار اليه بأنه عرف أو معتقد محاسبي convention وليس مبدأ principle أو معياراً standard, فلا يوجد تعريف متفق عليه للتحفظ إذ تباينت محاولات تعريفه على الرغم من تأثيره البالغ على مضمون كلٍ من المعايير المحاسبية والممارسة العملية لأغراض إعداد التقارير المالية, ونشأ مفهوم التحفظ المحاسبي بسبب ظروف عدم التأكد التي تحيط بالممارسة المحاسبية, ويستخدم اصطلاح التحفظ عموما ليعني انه يجب على القائمين بالقياس المحاسبي ان يدرجوا في التقارير المالية أدنى القيم الممكنة للأصول والايرادات وأعلى

a الاستاذ المساعد الدكتور، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد

القيم الممكنة للمصروفات والخسائر. وتهتم العديد من الأطراف بجودة الافصاح عن المعلومات المالية وجودة التقارير المالية لما لها من تأثير بالغ في قراراتهم, إذ كانت جودة التقارير المالية وماتزال الشغل الشاغل للعديد من الاطراف التي تعتمد على هذه التقارير في اتخاذ قراراتها الاقتصادية, ولم يكن اقرار التحفظ المحاسبي الا جزءا يسيرا من الاجراءات التي اتخذت لضمان جودة التقارير المالية وشفافيتها وتعبيرها عن واقع الشركة الفعلي. ولكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يجب التقرير عنها وفقا للاطار النظري للمحاسبة والابلاغ المالي والالتزام بمفاهيم الاعتراف والقياس, لذلك ستتم دراسة مدى ممارسة ادارة الشركات المساهمة العراقية للتحفظ المحاسبي عند القياس والافصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي والتعرف على طبيعة تلك الممارسة وحجمها بهدف تعزيز جودة الابلاغ المالي وترشيد القرارات الاقتصادية.

المبحث الاول: منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث:

تتمايز البلدان في تنظيمها للمعايير المحاسبية، فبعضها يستخدم منهج القطاع العام وبعضها الآخر يستخدم منهج القطاع الخاص لتنظيم المعايير المحاسبية، وتسعى جميعها الى توفير أكبر قدر من جودة المعلومات المحاسبية بما يفيد صناع القرارات على اختلاف أهدافهم, وفي البيئة المحاسبية العراقية التي يغلب عليها منهج القطاع العام في تنظيم الممارسات المحاسبية فقد عمد المشرع العراقي الى جملة من القوانين لضمان شفافية القوائم المالية ومصداقيتها وزيادة جودتها. ان التحفظ قد يستخدم من ادارة المنشأة طريقة للاختيار بين البدائل المحاسبية بصورة انتهازية بالممارسة العملية من خلال بعض السياسات المحاسبية التي تطبقها الشركات, وبذلك يمكن للباحث بلورة مشكلة البحث من خلال عرض التساؤلات التالية: ما مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العراقية؟ وهل يوجد تباين في مستوى درجة التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية العراقية؟ وما أثر هذا التحفظ على جودة التقارير المالية الصادرة عن تلك الشركات؟

ثانيا: اهمية البحث:

يمثل التحفظ المحاسبي احد أهم المحددات أو القيود المحاسبية ذات الأثر الكبير على عملية اعداد التقارير المالية، الذي تزايد الاهتمام بدراسته في العديد من الدول ذات البيئات المتنوعة من حيث النظام الاقتصادي والتشريعي والسياسي وغيرها, وتسهم الدراسة الحالية فضلا عن هذا المجال في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية, في مساعدة واضعي المعايير المحاسبية والجهات المسؤولة عن هذه الشركات في معرفة مستوى التحفظ المحاسبي الذي تمارسه هذه الشركات ودرجة التغير فيه مع الزمن، نظرا لتأثيره على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على منفعة وملاءمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية المنشورة.

ثالثا: هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة فيما بينها متمثلةً بالآتي:

1- الكشف عن مدى صحة ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية عند القياس والافصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي, وبيان تأثير

ذلك على جودة التقارير المالية الصادرة عن تلك الشركات .

2- بيان مستوى التباين في درجة التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وتفسير هذا التباين في هذا الصدد.

رابعا - فرضيات البحث : من أجل تحقيق أهداف البحث تم وضع الفرضيات الآتية:

الفرضية الاولى :تلتزم الشركات المساهمة العراقية بالتحفظ المحاسبي عند اعداد البيانات المالية والافصاح عن المعلومات المتعلقة بها. وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الاتية:

1- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين العائد على السهم واستجابة الارباح للعوائد السالبة مع ربحية السهم على سعر السهم .

2- لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية للعائد على السهم واستجابة الارباح للعوائد السالبة على ربحية السهم على سعر السهم.

الفرضية الثانية : هناك تباين في مستوى التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للشركات المساهمة العراقية. وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الاتية:

1- يوجد تباين بين ربحية السهم والعائد على السهم لجميع القطاعات الاقتصادية المختلفة للشركات المساهمة العراقية.

2- وجود تأثير معنوي لمتغيرات العائد على السهم واستجابة الارباح للخسائر المتوقعة .

خامسا: منهج البحث:

يستخدم البحث الحالي أسلوب الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية, إذ تتم من خلال الدراسة النظرية مراجعة الأدب المحاسبي المتعلق بالتحفظ المحاسبي والنماذج المستخدمة في اجراء قياس مستوى هذا التحفظ وبيان النموذج المناسب لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية. بينما يتم من خلال الدراسة التطبيقية تطبيق النموذج المحدد من الدراسة النظرية لقياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية السنوية خلال الفترة من 2010 -2014, التي أمكن الحصول عليها من خلال القوائم المالية المتاحة على مواقع الشركات في سوق العراق للأوراق المالية.

المبحث الثاني
التحفظ في الفكر والتطبيق المحاسبي

أولا: مفهوم التحفظ المحاسبي:

اعتاد رواد المحاسبة الأوائل على استخدام مفهوم الحيطة والحذر للتعبير عن التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية. ويقصد بالحيطة والحذر أن تسجل الخسائر قبل تحققها، والاعتراف بها في القوائم المالية حتى إن كان السند المؤيد لها متوسطاً أو ضعيفاً، ويعد التحفظ المحاسبي احد المحددات أو القيود المحاسبية ضمن المستوى الثالث للاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية الى جانب المحددات الاخرى (الأهمية النسبية, التكلفة والمنفعة, ممارسات الصناعة) اذ يجب الأخذ بهذه المحددات عند تقديم المعلومات المحاسبية ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة (kieso et al,2010 :46) . ولقد قدم رواد المحاسبة العديد من القواعد المحاسبية التي تعدّ انعكاساً لمفهوم الحيطة والحذر، ومنها تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل على المخزون، وتكوين مخصصات الديون

المشكوك في تحصيلها حتى قبل وجود الدليل على عدم قدرة المدين على السداد (الهامي, 1980 :17). وقد عرف التحفظ بأنه توقع انخفاض القيم الدفترية للأصول عن القيم السوقية لها على المدى الطويل, ووفقا لهذا التعريف فان المحاسبة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية تعد تحفظا (Anwer et al , 2002).

وعرف (Givoey & Hany , 2000) التحفظ بأنه طريقة للاختيار من بين البدائل المحاسبية للأخذ بالقيم الأقل للأصول والايرادات والقيم الأكبر للمصروفات والافصاح عنها. وفسر (Basu) التحفظ المحاسبي على انه "ميل المحاسب الى طلب درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة مقارنة بالأخبار السيئة في القوائم المالية" وبموجب هذا التفسير فان الأرباح تتأثر بالأخبار السيئة بشكل أسرع من الاستجابة للأخبار الجيدة (Basu,1997 :4).

من خلال ما تقدم فان التحفظ المحاسبي يعني تسجيل الخسائر قبل تحققها والاعتراف بها في القوائم المالية حتى إن كان السند المؤيد لها متوسطا او ضعيفا, في الوقت الذي لا يأخذ فيه المحاسب بالأرباح قبل تحققها ووجود السند المؤيد على حدوثها, أي أن التحفظ المحاسبي يمكن تفسيره بميل المحاسب الحصول على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأنباء الحسنة (الارباح) أكبر من تلك التي يطلبها للاعتراف بالأنباء السيئة (الخسائر), ولا يعني هذا المفهوم تخفيض القيمة الحقيقية لأصول الشركة وإيراداتها أو أنه يستخدم في الأحوال والظروف كافة, بل يستخدم فقط في المواقف الصعبة التي يكتنفها الشك والغموض.

ثانيا: أنواع التحفظ المحاسبي:

تم تقسيم المفهوم العام للتحفظ المحاسبي على مفهومين فرعيين هما التحفظ الشرطي والتحفظ غير الشرطي، ويمكن التفريق بين هذين النوعين كالآتي:

1- التحفظ الشرطي :conditonal conservatism

التحفظ الشرطي يسمى أيضا التحفظ اللاحق ex poste conservatism او التحفظ المعتمد على الأخبار news dependent conservatism ويعني أن يتم تخفيض القيم الدفترية لصافي الأصول عند حدوث أحداث معينة غير مرغوب بها، وفي الوقت نفسه لا تتم زيادة هذه القيم عند حدوث أحداث مرغوب بها. ومن أمثلة التحفظ الشرطي استخدام قاعدة التكلفة أو القيمة السوقية ايهما اقل عند تقييم المخزون وتسجيل الانخفاض في قيم الأصول طويلة الاجل الملموسة وغير الملموسة, وبموجب هذا المفهوم للتحفظ المحاسبي يتم الاعتراف بالاخبار السيئة مقارنة بالاخبار الجيدة، الذي يطلق عليه ايضا بتحفظ الارباح (Molenaar,2009,2). معنى ذلك أن هذا النوع من التحفظ المحاسبي معلق على شرط حدوث أحداث معينة يتم تحديد كيفية التعامل معها مسبقا من جانب الشركة Beaver and (Ryan,2005,271).

2- التحفظ غير الشرطي: unconditional conservatis

التحفظ غير الشرطي يسمى ايضا التحفظ السابق ex ante conservatism أو التحفظ غير المعتمد على الأخبار news independent conservatism ويعني الاختيار المسبق للطرق المحاسبية الخاصة بمعالجة الأصول والخصوم التي ينتج عنها انخفاض في القيمة الدفترية عن القيم السوقية لصافي الأصول وذلك طوال عمر هذه الأصول أو الالتزامات. ومن أمثلة هذا النوع من التحفظ اختيار طريقة معينة لاندثار الأصول الثابتة التي تزيد عن الاندثار العادي لهذه الأصول، واستخدام المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية لاثبات المشروعات ذات صافي

القيمة الحالية الموجبة، ومعالجة معظم الأصول غير الملموسة التي تنمو داخليا (internall developed intangibles) على أنها مصروف بدلا من رسملتها كتكاليف واظهارها كأصول ثابتة ضمن قائمة المركز المالي (Beaver and Ryan,2005 : 273) . وينطوي على التحفظ غير المشروط التزام الشركة منذ البداية بالاعتراف بالقيم الدفترية لصافي الاصول وبقيمة اقل من القيمة السوقية المتوقعة على مدار عمر هذا الاصول. ومن الامثلة على التحفظ غير المشروط الاعتراف الفوري بنفقات البحث والتطوير للأصول غير الملموسة المكونة داخليا والاندثار المعجل للممتلكات والآلات الذي يكون بصورة اكثر من الاندثار الاقتصادي, ومحاسبة الكلفة التاريخية للمشاريع ذات صافي القيمة الحالية الايجابية (Hille,2011 : 9). إن هذا النوع من التحفظ غير معلق على حدوث حدث معين, وانما هو اختيار مسبق لطريقة محاسبية معينة لمعالجة عنصر معين من عناصر القوائم المالية, وذلك عندما تكون هناك بدائل لمعالجة هذا العنصر محاسبيا (Ruch and Taylor,2011). ويرى كل من (Beaver and Ryan) ان نوعي التحفظ اعلاه لهما العديد من الاغراض ذاتها، منها جذب المستثمرين والتقليل من تقاضي الشركات وتقليل الضرائب وتجنب الازمات الاقتصادية (Beaver and Ryan,2005 :270).

ان كلاً من مفهومي التحفظ اعلاه يؤدي الى انخفاض في قيم الاصول لكنهما يختلفان في القدرة على توصيل المعلومات الجيدة من خلال القوائم المالية، فالاعتراف بالخسائر فوريا (تحفظ مشروط) يؤدي الى انخفاض مشروط بنوع الأخبار, وفي المقابل يؤدي تطبيق طرق محاسبية متحفظة (تحفظ غير مشروط) الى الانخفاض من خلال التخصيص المنتظم للكلفة على مدار العمر الانتاجي للأصل من دون ان يعكس معلومات جيدة عن التغيرات في قيم الأصول.

ثالثا: دوافع أو مسوّغات التوجه نحو التحفظ المحاسبي:

يوجد العديد من التفسيرات التي توضح دوافع او مسوّغات التحفظ المحاسبي, وتتمثل أهم هذه التفسيرات فيما يأتي:

1- التفسيرات التعاقدية للتحفظ المحاسبي: contracting explanation

يعد التحفظ المحاسبي جزءاً من الآليات الفعالة في تنظيم الشركة وعقودها مع مختلف الأطراف الأخرى, وبموجب هذا التفسير فأن استخدام التحفظ المحاسبي يعني ضمنيا التصدي للمخاطر الأخلاقية التي تتسبب بها الأطراف في الشركة التي تكون لديها معلومات غير متماثلة ومسؤوليات محددة وافاق زمنية محدودة (Hamalainen,2012 : 14). ويمثل الدافع التعاقدي أهم واقدم التفسيرات او المسوّغات التي قدمت من الفكر المحاسبي لتفسير التحفظ المحاسبي, ونظرا لأنه في ظل هذه التعاقدات يبرز التحفظ المحاسبي بشكل طبيعي كونه أداة فعالة في اتمام هذه التعاقدات وكونه يتطلب الحصول على معايير تحقق اكثر صرامة بالنسبة للمكاسب أكثر مما هو بالنسبة للخسائر، ويؤدي هذا الاختلاف في معايير التحقق بالنسبة للمكاسب عن الخسائر الى وجود تأجيل ملحوظ في الاعتراف بالمكاسب مقارنة بالخسائر, وهو الأمر الذي يترتب عليه انخفاض في احتمالية ظهور صافي الأصول والارباح المجمعة بأكبر من قيمتها الحقيقية في أية لحظة زمنية, ومن ثَم انخفاض احتمال وجود أية توزيعات تؤدي الى الاخلال بالتعاقدات او تخفيض قيمة الشركة (211-209: 2003, watts).

2- التفسيرات القانونية للتحفظ المحاسبي: (Litigation explanation)

إن المسؤولية القانونية او التعرض للتقاضي تزيد عندما تكون الأرباح وصافي الأصول مقيّمة بأعلى من

قيمها، أي عند انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي مقارنة بتقييمها بأقل من قيمتها، أي عند زيادة مستوى التحفظ المحاسبي, وحيث أن تكاليف التقاضي في الحالة الاولى تكون اكبر منها في الحالة الثانية, تكون لدى الادارة دوافع نحو التقرير عن قيم متحفظة للأرباح وصافي الأصول (شتوي,2010 :579).

وأحد الاسباب التي تجعل الادارة تستخدم التحفظ المحاسبي، تخفيض احتمال التعرض الى التقاضي, لان تقليل قيمة الاصول من المحتمل ان يقود الى تقليل فرص التعرض الى التقاضي مقارنة بما لو تمت المبالغة بقيم الأصول، ومن ثَم فللادارة دافع للابلاغ عن الأرباح والاصول بشكل متحفظ (Berendsen,2011 :23).

3-- التفسيرات الضريبية للتحفظ المحاسبي:

Income tax explanation

نظرا لان الدخل الخاضع للضريبة وطرق حساب الدخل الخاضع للضريبة يرتبطان بشكل كبير بمقدار الأرباح الظاهرة بقائمة الدخل فأنهما يؤثران على طريقة حساب هذه الأرباح, كذلك فأن مقدار الضريبة التي تدفعها الشركة تمثل دافعا لها لتعديل الدخل المحاسبي ليتوافق مع الدخل الخاضع للضريبة. إن الارتباط بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة يدفع الشركة نحو تأجيل الاعتراف بجزء من هذا الدخل لغرض تخفيض القيمة الحالية لمبلغ الضريبة, ويؤدي هذا الدافع الى تقييم منخفض لصافي الأصول، وتقدم الضرائب دافعا للشركات ليتناسب الدخل المحاسبي المعلن مع الضريبة, ولذا فان العلاقة بين الابلاغ والدخل الخاضع للضريبة يقدم حافزا لتأجيل الدخل من اجل تخفيض مبلغ الضريبة, لذلك فأن هذا الدافع يقود الى تخفيض الأرباح أو صافي الأصول (Hijmerng,2012,16), بمعنى ان الاعتراف غير المتماثل للأرباح والخسائر مفيد كونه يقلل الدخل الخاضع للضريبة، ومن ثَم تقليل مبلغ الضريبة المترتب على الشركة الذي ينعكس على زيادة قيمة الشركة (wendt,2010 :21).

4-- التفسيرات التشريعية للتحفظ المحاسبي:

regulatory explanation

تمثل التشريعات ايضا دافعا للشركات للتقرير عن ارقام متحفظة في القوائم المالية, فالخسائر الناتجة عن المبالغة في قيم صافي الأصول والأرباح أمر ملاحَظ وقابل للاستخدام في العملية السياسية أكثر من تخفيض المكاسب نتيجة لتخفيض قيم صافي الأصول والارباح, وعلى الرغم من وضوح هذا الدافع لدى المشرعين نحو ان تكون المحاسبة أكثر تحفظا, فأن هذا الأمر ليس بهذا الوضوح لدى واضعي المعايير إذ يزداد النقاش حول ان تكون المعلومات المحاسبية حيادية وليست متحفظة (watts ,2003:289). ونظرا لكون واضعي المعايير والمنظمين يتحملون مسؤولية سياسية عن نتيجة تطبيق تلك المعايير فأنهم سوف يضعون معايير محاسبية متحفظة لتجنب الأضرار التي قد تلحق بسمعتهم المهنية, لذلك فان التحفظ المحاسبي يستخدم من واضعي المعايير والمنظمين كوسيلة للحد من تعرض سمعتهم للضرر من خلال المبالغة في قيمة الشركة او الدخل بسبب تطبيق المعايير المحاسبية (wendt,2010 :21).

5- التفسيرات السياسية للتحفظ المحاسبي:

political explanation

يوضح هذا التفسير أن الشركات قد تستخدم التحفظ المحاسبي لغرض تخفيض التكاليف السياسية التي يمكن أن تتعرض نتيجة للأرقام الظاهرة بالقوائم المالية, فمستوى التكاليف السياسية التي يمكن أن تتحملها الشركة يمكن أن يزيد بناء على بعض الأرقام المحاسبية, فالأرباح على

سبيل المثال اذا كانت كبيرة يمكن ان ترسل رسائل لرجال السياسة والجهات الرقابية عن الشركة نحو مزيد من الاهتمام والتركيز على هذه الشركة, ويظهر هذا التفسير بشكل كبير في الشركات كبيرة الحجم والشركات ذات الأرباح غير العادية والشركات ذات الطبيعة الاحتكارية, إذ يحتمل أن تتبع مثل هذه الشركات سياسات محاسبية أكثر تحفظا بهدف تخفيض تعرضها للتكاليف السياسية (Bushman and Piotroski,2006 : 113).

6- حو افز الإدارة: Incentives administration

عندما تقدم الشركة على زيادة رأس المال من خلال سوق المال ، فإن الإدارة سوف تحاول الاعتراف بأية زيادة في صافي الأصول لتحسين قيمة المنشأة والحصول على أفضل سعر لإصدار الأسهم الجديدة. وقد يمتد الأمر لأبعد من ذلك بأن تحاول الإدارة التعجيل بأرباح مستقبلية وتأجيل أية خسائر إلى فترات لاحقة بغية زيادة صافي الأصول ومن ثم زيادة سعر الإصدار، أو تتبع سياسات متحفظة قبل إصدار الأسهم أو الطرح العام لكي تتسنى لها الاستفادة من التحفظ السابق في سنة الطرح, والإدارة تحاول دائما أن تدخل في تعاقدات جديدة سواء عن طريق زيادة رأس المال، أم عن طريق الاقتراض لزيادة الحوافز التي تحصل عليها. فعند زيادة رأس المال، أو طرح أسهم الشركة في السوق لأول مرة، فإن هيكل العوائد الذى سوف تحصل عليها سوف يتغير سواء من خلال تغيير عقود الحوافز أم من خلال الاستفادة من طرح أسهم الشركة في السوق بسعر يفوق القية الدفترية (Ball and Shiva Kumar, 2006:33).

وبناءً عليه فأن التحفظ المحاسبي يعدّ من أهم الآليات المضادة للنزعة الهجومية التي تتبعها الإدارة ، كما أنه يؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة قيمة المنشأة ويوفر حماية للمستثمرين ضد التصرفات الانتهازية للإدارة, وترجع الزيادة في قيمة المنشأة عند اتباع سياسات محاسبية متحفظة إلى عدد من الأسباب أهمها أن تأجيل الاعتراف بالأرباح يعنى أن هناك قيمة مستقبلية إضافية وأن النمو الحالي في أرباح الشركة يمكن أن يعوض عن أي نقص يطرأ على القيمة بسبب التحفظ.

رابعا: قياس التحفظ المحاسبي:

اعتمدت الدراسات المحاسبية المعاصرة في مجال أسواق المال على العديد من النماذج والمنهجيات لقياس التحفظ في القوائم المالية, وسوف يتم التعرض للنماذج الأكثر شيوعا واستخداما في التطبيق المحاسبي وكما يأتي:

1- مقاييس التحفظ المحاسبي وفقا لمدخل قائمة الدخل:

ومن ابرزها مقياس Basu : يعتمد هذا النموذج على سرعة استجابة الربح المحاسبي للأخبار غير السارة مقارنة بالأخبار السارة تجريبياً, واختبار التوقيت المناسب والتوقيت غير المتماثل (التحفظ المحاسبي) من الأرباح تجريبيا. وقد صاغ Basu معادلة انحدار تتضمن الربح المحاسبي كمتغير تابع وعوائد الأسهم كمتغيرات مستقلة مع عدّ العوائد الموجبة للأسهم بديلا للأخبار السارة، والسالبة بديلا للأخبار غير السارة, وكلما زادت درجة التباين في الاعتراف, تدنت قيمة صافي الأصول.(Wang et al, 2009 :7). وقد عبر Basu عن هذا التصور بشكل احصائي وكالاتي (ابو الخير, 2008: 16-17):

- العائد السوقي هو المتغير المستقل.
- الأرباح المحاسبية هي المتغير التابع.
- العوائد السالبة عن الفترة تعني أن السوق تسلّم اخباراً سيئة وتم التعامل معها بشكل فوري قبل تقرير الارباح, اما العوائد الموجبة فتعني أن الأخبار التي تسلمها السوق خلال الفترة اخبار جيدة.

■ فصل Basu في النموذج بين الأخبار الجيدة والاخبار السيئة مستخدما اشارة العائد السوقي من خلال متغير ثنائي بقيمة (1) عندما يكون العائد سالبا أو قيمة (صفر) عندما يكون العائد غير سالب كالآتي:

$$Pit-1=a0+\beta 1DRit+\beta 0Rit+\beta 1(Rit^{*}\ DRit)+Eit/\ Xit$$

حيث ان:

Xit = ربحية السهم للشركة i في نهاية المدة t. (الارباح المعلن عنها نهاية المدة/عدد الاسهم)

Pit-1 = سعر السهم للشركة i في بداية المدة t المتمثل بسعر الافتتاح.

β= معامل انحدار الربح المحاسبي.

Rit = العائد السوقي للشركة i في السنة المالية t

DRit = متغير وهمي يساوي (1) في حالة Rit أصغر من (الصفر) ويساوي(صفر) اذا Rit أكبر أو يساوي الصفر.(Basu,1997: 14).

2- مقاييس التحفظ المحاسبي وفقا لمدخل قائمة المركز المالي ومنها:

أ- مقياس نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية:

يستند هذا النموذج الى الأثر المتجمع للتحفظ المحاسبي يتضح عند زيادة نسبة القيمة السوقية لحق الملكية الى قيمته الدفترية عن الواحد الصحيح, ويعد اتجاه نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية نحو الارتفاع مؤشرا على زيادة درجة التحفظ, بينما يدل انخفاض هذه النسبة الى تدني درجة التحفظ بالقوائم المالية. ونظرا لكون التحفظ المحاسبي يؤدي الى تخفيض قيم الأصول ومن ثم القيم الدفترية لحقوق الملكية بينما القيمة السوقية في ظل فرضية السوق الكفؤ غير متأثرة بسياسات التحفظ المحاسبي، لذلك يعدّ من ابسط المقاييس التي استخدم في الدراسات المحاسبية التطبيقية (يوسف, 247:2012). فإذا كان الفرق كبيرا بين الاثنين، أي أن (القيمة الدفترية منخفضة والقيمة السوقية عالية) فأن ذلك يشير الى درجة عالية من التحفظ المحاسبي, ويمكن استخدام هذا المقياس لمقارنة درجة التحفظ المحاسبي بين الشركات (Hill.2011 :10).

ب- مؤشر التحفظ C-Score

قدم كل من (penman and Zhang,2002) مقياسا آخر للتحفظ المحاسبي اطلق عليه مؤشر التحفظ المحاسبي الذي يقيس التحفظ المحاسبي في قائمة المركز المالي من خلال مستوى الاحتياطات التقديرية التي تم انشاؤها عن طريق التحفظ المحاسبي نسبة الى صافي الاصول التشغيلية, كما يسعى C-Score الى التغلب على مشكلة تباين النتائج عند قياس التحفظ الشرطي للشركات لسلسله زمنية طويلة وفي التحليل القطاعي (kim et al., 2013).

Cit= ERit / Noait

حيث أن:

ERit= الاحتياطات الخفية التقديرية التي تم انشاؤها من التحفظ المحاسبي للشركة (i) في تاريخ قائمة المركز المالي (t).

Noait= صافي الاصول التشغيلية للشركة (i) في تاريخ قائمة المركز المالي (t) معبرا عنها بالقيمة الدفترية للأصول التشغيلية مطروحا منها الالتزامات التشغيلية باستثناء الاصول والالتزامات المالية، نظرا لكون تلك البنود يتم تقيمها في قائمة المركز المالي بالقيمة السوقية ولذلك فأن التحفظ المحاسبي لا يؤثر في هذه البنود المالية كونه يؤثر في كل من الاصول والالتزامات التشغيلية، وعليه يتم طرح الالتزامات التشغيلية من الاصول التشغيلية لاحتساب صافي الاستثمارات في العمليات التشغيلية.

3- مقاييس وفقا لمدخل المستحقات :

يعني التحفظ المحاسبي ان المكاسب تميل الى ان تكون اكثر استمرارية من الخسائر نظرا لان القوائم المالية لا تعترف بالزيادات غير المتحقق منها في صافي الاصول (المكاسب) في وقت حدوثها, وانما تعترف بها خلال الفترات المستقبلية عندما تتحقق التدفقات النقدية التي تولد هذه الزيادات, وحيث ان الشركات ذات الارباح الموجبة أو التغيرات الموجبة في الأرباح يكون لديها مكاسب معترف بها, فأن الارباح الموجبة والزيادات في الارباح تميل لان تكون أكثر استمرارية (Ball et al. 2012 :14) . وقدم كل من (Ball and Shivakumar) مقياس عدم تماثل المستحقات للتدفقات النقدية لقياس التحفظ المحاسبي في القوائم المالية, وتقوم فكرة النموذج على أساس إن العلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية الموجبة علاقة سالبة بينما العلاقة بين المستحقات والتدفقات السالبة علاقة موجبة، والسبب في ذلك عدم تماثل المعالجة المحاسبية للخسائر والمكاسب الاقتصادية (التحفظ المحاسبي) , فالخسائر الاقتصادية يتم الاعتراف بها فورا كخسائر مستحقة غير متحققة, بينما المكاسب الاقتصادية يتم الاعتراف بها فقط عندما تتحقق، لذا فأنه يتم المحاسبة عليها على أساس نقدي, ولاختبار تلك العلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية قدما معادلة الانحدار التالية:

$$ACCit=\beta0+\beta1DCFOIt+\beta2CFOit+\beta3DCFOitCFOit+Eit$$

حيث ان:

ACCit= المستحقات من العمليات التشغيلية.

CFOit = التدفقات النقدية من العمليات التشغلية للفترة t.

DCFOit = متغير ثنائي يأخذ قيمة (صفر) اذا كانت التدفقات النقدية من العمليات التشغلية اكبر او تساوي الصفر ويأخذ قيمة (واحد) اذا كانت التدفقات النقدية اصغر من الصفر. وفي ظل هذا النموذج فأن معامل $\beta2$ يتوقع ان يكون ذا اشارة سالبة كبيرة ويعكس العلاقة السالبة المتوقعة بين المستحقات والتدفقات النقدية, بينما يتوقع ان يكون المعامل $\beta3$ ذا اشارة موجبة كبيرة في ظل وجود التحفظ المحاسبي ويظهر ارتباطا ايجابيا بين التدفقات النقدية والمستحقات في فترات الاخبار السيئة (Ball and Shivakumar ,2005).

وقدم كل من Givoly and Hayn مقياسا آخر للتحفظ المحاسبي قائما على اساس اشارة المستحقات المتراكمة ومقدارها خلال فترة من الزمن, إذ في المدى الطويل سوف يُغطي المبلغ المتراكم لصافي الدخل قبل الاندثار والاطفاء التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، والفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي التشغيلي يمثل المستحقات وهذه المستحقات المتراكمة من الممكن استخدامها مقياسا للتحفظ المحاسبي (Hille,2010 :18).

وقد ميز كل من (Givoly and Hayn) بين نوعين من المستحقات هي المستحقات من العمليات التشغيلية والمستحقات من العمليات غير التشغيلية (Hoek.2010 :23), وتتكون المستحقات التشغيلية من الانشطة الأساسية للشركة وتأخذ المعادلة التالية:

اجمالي المستحقات (قبل الاندثار)= (صافي الدخل + الاندثار) – التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

المستحقات التشغيلية = التغير في حساب المدينون + التغير في المخزون + التغير في المصاريف المدفوعة مقدما – التغير في حساب الدائنون – التغير في الضرائب المستحقة.

المستحقات من الانشطة غير التشغيلية= اجمالي المستحقات – المستحقات من الأنشطة التشغيلية.

وتشتمل المستحقات من الأنشطة غير التشغيلية اساسا على الخسائر والديون المعدومة واعادة الهيكلة وأثر التغيرات في التقديرات والمكاسب والخسائر من بيع الأصول ومصاريف انخفاض قيمة الاصول (kowalczyk.2009,22-23). إن هذا المقياس يمكن استخدامه لتحديد التحفظ المحاسبي في شركة معينة وأن قوته تكمن في سهولة تطبيقه ولا يتطلب كثيرا من البيانات، فضلا عن ذلك انه غير قائم على أساس السوق، عليه يمكن تطبيقه على الشركات غير المدرجة في سوق الأوراق المالية (wang,2009,50).

وسوف يعتمد الباحث مقياس Basu :

$$Pit-1=a0+\beta 1DRit+\beta 0Rit+\beta 1(Rit^{*}\ DRit)+Eit/\ Xit$$

لاختبار فرضيات البحث للأسباب الآتية:

1- نظرا لتوافر البيانات الخاصة به وان العديد من الدراسات التي استخدمت المقياس قد أسفرت عن نتائج تنسجم مع توقعات الباحثين النظرية مما زاد من ثقتهم به، ليس فقط من الناحية النظرية وانما في المقياس نفسه.

2- ان التغيرات في الوضع الاقتصادي لا تؤثر في مقياس (Basu) في قياس التحفظ المحاسبي كون التغير الذي يطرأ على أسعار الاسهم (العوائد) نتيجة للتغيرات في الوضع الاقتصادي يقابله التغير في الارباح المتحققة كعلاقة ايجابية بين الاثنين.

3- يرى كل من (Roy Chowdhury and Watts) ان مقياس (Basu) افضل مقياس للتحفظ المحاسبي لانه لا يتأثر بالتغيرات في القدرة التنافسية، على العكس من مقياس نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية (Kowalczyk , 2009 : 25).

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

يتناول هذا الجزء من البحث اجراء دراسة تطبيقية لاختبار فرضيات البحث باستخدام البيانات المنشورة للشركات المساهمة العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك لمعرفة مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية واثارها على جودة الابلاغ المالي في التقارير المالية, وذلك في ضوء ما تم التوصل اليه في الاطار النظري للبحث.

1- عينة البحث :

تتكون عينة البحث من (25) شركة مساهمة من الشركات العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك للفترة من عام 2010وحتى 2014 وتمثل الشركات محل الدراسة أربعة قطاعات اقتصادية مختلفة هي (قطاع المصارف ,قطاع الزراعة ,قطاع التأمين ,قطاع الخدمات) كما مبين بالجدول الآتي:

الجدول(1) توزيع عينة البحث من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حسب القطاعات الاقتصادية

ت	نوع القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
1	المصارف	7	%28
2	الزراعة	6	%24
3	التأمين	5	%20
4	الخدمات	7	%28
المجموع		25	%100

وقد تم استبعاد (10) من تلك الشركات بسبب عدم نشر قوائمها المالية على كل من موقع هيئة الأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية ضمن دليل الشركات خلال مدة البحث، وعدم توافر معلومات عن أسعار أسهم بعض تلك الشركات والبيانات الضرورية لاختبار فرضيات البحث ضمن نشرة سوق العراق للأوراق المالية، بسبب توقف تداول أسهم تلك الشركات خلال مدة البحث. وقد تم اختيار (15) شركة كعينة للبحث بحسب القطاعات الاقتصادية التي تنتمي اليها، كما مبين بالجدول الآتي:

الجدول (2) الشركات المساهمة التي تم اختبارها بحسب القطاعات الاقتصادية التي تنتمي اليها

ت	نوع القطاع	عدد الشركات العينة	النسبة المئوية
1	المصارف	7	%47
2	الزراعة	4	%27
3	التأمين	2	%13
4	الخدمات	2	%13
المجموع		15	%100

ويوضح الجدول الآتي اسماء الشركات المساهمة التي تم اختبارها بحسب القطاعات الاقتصادية التي تنتمي اليها:

الجدول (3) اسماء الشركات المساهمة عينة البحث بحسب القطاعات الاقتصادية التي تنتمي اليها

نوع القطاع	اسم الشركة
المصارف	1-مصرف المنصور للاستثمار. 2-مصرف الاستثمار العراقي. 3-مصرف الخليج التجاري. 4-المصرف التجاري العراقي . 5-مصرف بغداد. 6-مصرف بابل. 7-مصرف اشور الدولي.
الزراعة	1-الاهلية للإنتاج الزراعي 2-العر اقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الزراعية. 3-الشرق الاوسط لإنتاج وتسويق الاسماك. 4-الحديثة للإنتاج الحيو اني والزراعي.
التأمين	1-دار السلام للتأمين. 2-الامين للتأمين.
الخدمات	1-المعمورة للاستثمارات العقارية. 2-بغداد العراق للنقل العام.

1- المقاييس المستخدمة:

اعتمد الباحث نموذج (Basu) في اختبار فرضية البحث بشأن قياس مدى ممارسة الشركات عينة البحث للتحفظ المحاسبي عند القياس والافصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي للأسباب التي تم ذكرها في الجانب النظري للبحث, فضلا عن بعض الاحصاءات العامة المتمثلة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري والخطأ المعياري, وتم استخدام تحليل التباين في سبيل معرفة التباين في مستوى التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وقد تمت صياغة نموذج (Basu) وفقا لمعادلة الانحدار الآتية:

$$Pit-1=a0+\beta1Rit+\beta2\ DRit+\beta3(Rit*\ DRit)+Eit/\ Xit$$

حيث ان:

Xit = ربحية السهم للشركة i في نهاية المدة t.(تم الحصول عليه من خلال تقسيم الارباح المعلن عنها نهاية المدة على عدد الاسهم).

Pit-1 = سعر السهم للشركة i في بداية المدة t المتمثل بسعر الافتتاح.

Pit-1/ Xit= ربحية السهم في نهاية المدة على سعرالسهم في بداية المدة.

(إن الغرض من عملية تقسيم ربحية السهم في نهاية المدة على سعر السهم في بداية المدة هو لتلافي أثر اختلاف سعر السهم بسبب اختلاف القيمة الاسمية لكل سهم, ونظرا لكون القيمة الاسمية لكل سهم من أسهم الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية يعادل واحد دينار فأن الباحث اعتمد على ربحية السهم (Eps) متغيرا للتطبيق.

$\beta1$= تقيس استجابة الأرباح للعوائد الموجبة.

$\beta3$ = تقيس استجابة الأرباح للعوائد السالبة.

$\beta2$ = تقيس درجة التحفظ المحاسبي بغض النظر عن طبيعة الاخبار سواء أكانت سالبة ام موجبة.

Rit= العائد السوقي للسهم, تم استخراجه من خلال الفرق بين سعر السهم في نهاية المدة وسعر السهم في بداية المدة.

DRit = متغير وهمي يساوي (1) في حالة Rit أصغر من (الصفر) ويساوي (صفر) اذا Rit أكبر أو يساوي الصفر.

أولا: اختبار فرضية البحث الرئيسية الاولى :

المتمثلة بمدى ممارسة الشركات المساهمة العراقية التحفظ المحاسبي عند اعداد البيانات المالية والافصاح عن المعلومات المتعلقة بها. باستخدام نموذج Basu. ويوضح الجدول في ادناه بعض الاحصاءات العامة المتمثلة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري والخطأ المعياري وحدود الثقة بنسبة 95% والقيمة الدنيا والعليا حسب السنوات المدروسة لمتغير ربحية السهم والعائد على السهم:

الجدول (4) الاحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج على مستوى سنوات البحث

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
						Lower Bound	Upper Bound		
ربحية السهم	2010	15	4.6997	10.23561	2.64282	-.9686-	10.3680	.08	37.95
	2011	15	2.8798	4.88193	1.26051	.1763	5.5834	.08	18.56
	2012	15	5.9730	10.46778	2.70277	.1761	11.7699	.03	30.70
	2013	15	11.8465	26.66598	6.88513	-2.9206-	26.6137	.04	103.12
	2014	15	4.8639	7.50661	1.93820	.7069	9.0210	.24	23.64
	الكلي	75	6.0526	14.13337	1.63198	2.8008	9.3044	.03	103.12
العائد على السهم	2010	15	.5973	1.50108	.38758	-.2339	1.4286	-.86	5.00
	2011	15	4.0787	13.18395	3.40408	-3.2224	11.3797	-1.05	51.41
	2012	15	-2.8567	9.13690	2.35914	-7.9165	2.2032	-34.41	3.25
	2013	15	2.7847	10.66243	2.75303	-3.1200	8.6893	-3.50	41.00
	2014	15	-4.3340	14.21107	3.66928	-12.2038	3.5358	-55.50	.69
	الكلي	75	.0540	10.92225	1.26119	-2.4590	2.5670	-55.50	51.41

ان نتائج الجدول توضح ان هناك توافقا فيما بين متغير ربحية السهم والعائد على السهم لجميع السنوات المدروسة عدا سنتي 2012 و 2014, هذا يعني عدم تماثل استجابة الارباح للعوائد ضمن تلك السنوات, فضلا عن تنوع الأخبار المستلمة بين أخبار سيئة من خلال اشارة العائد السالبة وأخبار جيدة من خلال اشارة العائد الموجبة. والشكل البياني التالي يوضح الاوساط الحسابية لمتغيري ربحية السهم والعائد على السهم:

الشكل (1) الاوساط الحسابية لمتغيري العائد والربحية للسهم

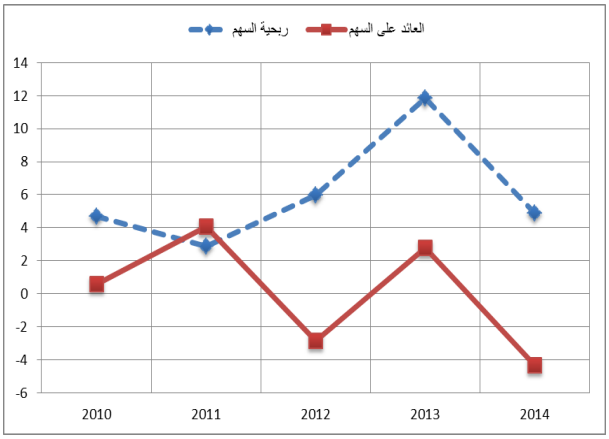

وتشير النتائج في الجدول والشكل البياني اعلاه الى اختلاف الاخبار المستلمة بين اخبار سيئة عند اشارة العائد السالبة واخبار جيدة عند اشارة العائد الموجبة.

فرضية الارتباط والاثر

لقد وضع الباحث الفرضية الصفرية التالية لغرض اختبار قوة العلاقة بين العائد على السهم واتجاهه، واستجابة الارباح للعوائد السالبة مع ربحية السهم على سعر السهم:

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين العائد على السهم واستجابة الارباح للعوائد السالبة مع ربحية السهم على سعر السهم.

مقابل الفرضية البديلة:

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين العائد على السهم واستجابة الارباح للعوائد السالبة مع ربحية السهم على سعر السهم.

وقد تم ايجاد الارتباطات بين متغيرات نموذج Basu وثبتت النتائج في الجدول التالي:

الجدول (5) الاحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج

Correlations					
		ربحية السهم على سعر السهم	Rt	DRt	Rt*DRt
ربحية السهم على سعر السهم	Pearson Correlation	1	.316**	-.190-	.060
	Sig. (2-tailed)		.006	.103	.608
	N	75	75	75	75
Rt	Pearson Correlation	.316**	1	-.307-**	.724**
	Sig. (2-tailed)	.006		.007	.000
	N	75	75	75	75
DRt	Pearson Correlation	-.190-	-.307-**	1	-.210-
	Sig. (2-tailed)	.103	.007		.070
	N	75	75	75	75
Rt*DRt	Pearson Correlation	.060	.724**	-.210-	1
	Sig. (2-tailed)	.608	.000	.070	
	N	75	75	75	75
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان هناك ارتباطا معنويا لمتغيري العائد على السهم واستجابة الارباح للعوائد السالبة مع ربحية السهم على سعر السهم، بينما لم تظهر هناك أية علاقة للمتغيرات الاخرى, لذا نستنتج رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1.

كذلك استخرج الباحث المعاملات المتعلقة بتحليل الاثر لنموذج Basu للشركات في القطاعات المدروسة كما مبين في الجدول ادناه:

الجدول (6) المعاملات المتعلقة بتحليل الاثر لنموذج Basu للشركات في القطاعات المدروسة

معاملات نموذج Basu	قيمة المعامل	قيمة اختبار t	قيمة معنوية الاختبار	قيمة اختبار F	قيمة معنوية الاختبار	قيمة معامل التحديد R^2	قيمة Durbin-Watson ودلالتها
β_0	1.969	3.365	.001	4.776	0.004	0.17	1.9 عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي
β_1	0.177	3.350	.001				
β_2	-0.694	-.858-	.394				
β_3	-0.167	-2.239-	.028				

لقد وضع الباحث الفرضية الصفرية التالية لغرض اختبار اثر العائد على السهم واستجابة الارباح للعوائد السالبة على ربحية السهم على سعر السهم:

H0: لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية للعائد على السهم واستجابة الارباح للعوائد السالبة على ربحية السهم على سعر السهم.

مقابل الفرضية البديلة:

H1: يوجد اثر ذو دلالة معنوية للعائد على السهم واستجابة الارباح للعوائد السالبة على ربحية السهم على سعر السهم.

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان قيمة اختبار F بلغت 4.776 بقيمة معنوية للاختبار بلغت 0.004 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% وهو ما يشير الى ان نموذج المتغيرات المستخدمة كان لها اثر ذو دلالة معنوية في متغير الاستجابة وبقيمة معامل تحديد مساوي الى 17% وهذه القيمة تشير الى ان ما نسبته 17% قد تم تفسيره من خلال النموذج المستخدم. فضلا عن ذلك يتبين ان هناك تاثيرا معنويا لمتغير العائد على السهم اذ بلغت قيمة المعامل 0.177 وبقيمة الاختبار t مساوية الى 3.35، ومعنوية هذه القيمة بلغت 0.001 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% وهذا يعني ان ارتفاع قيمة العائد على السهم بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى الزيادة في قيمة ربحية السهم على سعر السهم بمقدار 18%. وكان هناك تاثير معنوي لاستجابة الارباح للاخبار السيئة او الخسائر المتوقعة، اذ بلغت قيمة المعامل 0.167- وبقيمة الاختبار t مساوية الى 2.239- ومعنوية هذه القيمة بلغت 0.028 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% وهذا يعني ان ارتفاع استجابة الارباح للاخبار السيئة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض في قيمة ربحية السهم على سعر السهم بمقدار 17% ويتضح ايضا ان استجابة الارباح للاخبار الجيدة اكبر بقليل من استجابة الارباح للإخبار السيئة (0.177/0.167).

فضلا عن ذلك فقد تم ايجاد قوة الاثر للفترات التي تمثل الاخبار السيئة (2012 و 2014) والفترات التي تمثل الاخبار الجيدة (2010 و 2011 و 2013). والجدول التالي يبين الاحصاءات العامة للإخبار السيئة:

الجدول (7) الاحصاء الوصفي لعينة الاخبار السيئة

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean	Minimum	Maximum

a الاستاذ المساعد الدكتور ، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد

		Upper Bound	Lower Bound					
ربحية السهم	30	5.4185	8.96767	1.63727	2.0699	8.7670	.03	30.70
العائد على السهم	30	-3.5953	11.76273	2.14757	-7.9876	.7969	-55.50	3.25

اما الجدول التالي فيمثل الاحصاءات العامة للاخبار الجيدة:

الجدول (8) الاحصاء الوصفي لعينة الاخبار الجيدة

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Upper Bound	Lower Bound		
ربحية السهم	45	6.4754	16.80733	2.50549	11.5248	1.4259	.04	103.12
العائد على السهم	45	2.4869	9.71116	1.44765	5.4044	-.4307	-3.50	51.41

كذلك استخرج الباحث معاملات التحديد وجدول تحليل التباين المتعلقة بتحليل الاثر لنموذج Basu للشركات في القطاعات المدروسة وللاخبار السيئة، كما مبين في الجدول ادناه:

الجدول (9) معامل التحديد لعينة الاخبار السيئة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.316[a]	.100	.087	3.41532

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	94.244	1	94.244	8.080	.006[b]
	Residual	851.503	73	11.664		
	Total	945.747	74			

اما معاملات التحديد وجدول تحليل التباين المتعلقة بتحليل الاثر لنموذج Basu للشركات في القطاعات المدروسة وللاخبار الجيدة فكما مبين في الجدول ادناه:

الجدول (10) معامل التحديد لعينة الاخبار الجيدة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.060[a]	.004	-.010-	3.59286

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.419	1	3.419	.265	.608[b]
	Residual	942.328	73	12.909		
	Total	945.747	74			

نلاحظ من خلال النتائج اعلاه ان قيمة معامل التحديد لعينة الاخبار السيئة بلغت 0.10 وان قيمة اختبار F للنموذج بلغت 8.08 وبقيمة معنوية للاختبار بلغت 0.006 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% وهو ما يشير الى الدلالة المعنوية, وان قيمة معامل التحديد هذا اكبر من معامل التحديد لعينة الاخبار الجيدة الذي بلغ 0.004 وان قيمة اختبار F للنموذج بلغت 0.265 وبقيمة معنوية للاختبار بلغت 0.608 وهي اكبر من مستوى الدلالة 5% وهو ما يشير الى عدم دلالتها معنويا.

وعليه تشير نتائج تطبيق نموذج Basu لقياس التحفظ المحاسبي الى الآتي:

1- تؤكد النتائج اثبات فرضية البحث الاولى التي نصت على (تمارس الشركات المساهمة العراقية التحفظ المحاسبي عند القياس والافصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي) إذ يتبين ان معامل استجابة الأرباح للأخبار السيئة اكبر من معامل استجابة الأرباح للأخبار الجيدة, فضلا عن ان القوة التفسيرية لمعامل استجابة الأرباح للعوائد السالبة أكبر من القوة التفسيرية لمعامل استجابة الأرباح للعوائد الموجبة, مما يعني ان الشركات المساهمة تطلب معايير صارمة للاعتراف بالأرباح المتوقعة مقارنة بالخسائر المتوقعة، وأن التقارير المالية الصادرة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تتسم بالتحفظ المحاسبي.

2- أن الشركات المساهمة تأخذ بالحسبان ما نصت عليه القاعدة المحاسبية العراقية رقم (6) بشأن الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المالية وضرورة مراعاة جانب الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبي) عند اعداد البيانات المالية والافصاح عن المعلومات المتعلقة بها.

ثانيا: اختبار فرضية البحث الرئيسة الثانية:

المتمثلة بوجود تباين في مستوى التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للشركات المساهمة العراقية.

الجدول في ادناه يوضح الاحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج على مستوى القطاعات الاقتصادية:

الجدول (11) الاحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج على مستوى القطاعات الاقتصادية

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
						Lower Bound	Upper Bound		
ربحية السهم	المصارف	35	1.8295	3.49574	.59089	.6287	3.0304	.03	18.56
	الزراعة	20	9.1576	10.87651	2.43206	4.0673	14.2480	.05	30.70
	التامين	10	2.4623	3.43250	1.08545	.0069	4.9178	.08	11.56
	الخدمات	10	18.2134	32.63892	10.32133	-5.1350-	41.5619	.05	103.12
	الكلي	75	6.0526	14.13337	1.63198	2.8008	9.3044	.03	103.12
العائد على السهم	المصارف	35	-.0811	.47492	.08028	-.2443	.0820	-1.68	1.69
	الزراعة	20	.0615	3.38159	.75615	-1.5211	1.6441	-9.50	5.50
	التامين	10	.0630	1.11754	.35340	-.7364	.8624	-1.20	2.70
	الخدمات	10	.5030	30.89235	9.76902	-21.5961	22.6021	-55.50	51.41
	الكلي	75	.0540	10.92225	1.26119	-2.4590	2.5670	-55.50	51.41

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان هناك توافقا بين ربحية السهم والعائد على السهم لجميع القطاعات عدا قطاع المصارف. والشكل البياني التالي يوضح الاوساط الحسابية حسب القطاعات:

الشكل (2) الاوساط الحسابية حسب القطاعات

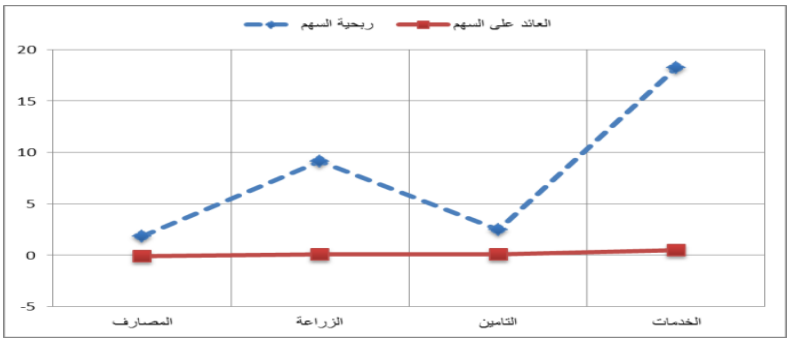

- اختبارتحليل التباين ANOVA

في سبيل معرفة التباين في قيم ربحية السهم والعائد على السهم بين القطاعات الاربعة فقد تم استخدام تحليل التباين لهذا الغرض، وقد تم ايجاد جدول تحليل التباين كما في الجدول ادناه:

الجدول (12) تحليل التباين بين القطاعات

ANOVA						
		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
ربحية السهم	Between Groups	2424.780	3	808.260	4.644	.005
	Within Groups	12356.888	71	174.041		
	Total	14781.668	74			
العائد على السهم	Between Groups	2.657	3	.886	.007	.999
	Within Groups	8825.210	71	124.299		
	Total	8827.867	74			

الاستنتاج اعتمادا على قيم الاختبار F ومعنويته.

ولغرض تحديد القطاعات التي اختلفت تم استخدام اختبار LSD كما موضح في قيم الجدول ادناه:

يتضح من الجدول اعلاه ان هناك تباينا بين القطاعات فيما يتعلق بربحية السهم فقط، وهذا

الجدول (13) الاوساط الحسابية لربحية السهم لقطاعات المصارف ولتأمين والخدمات

Dependent Variable	القطاع(I)	القطاع(J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.
ربحية السهم	الخدمات	المصارف	16.38389*	4.73040	.001
		التامين	15.75109*	5.89984	.009

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان هناك اختلافا ذا دلالة معنوية بين قطاع الخدمات من جهة وقطاعي المصارف والتامين من جهة اخرى من حيث ربحية السهم، اذ ان ربحية السهم لقطاع الخدمات يكون اكثر من ربحية السهم لقطاعي المصارف والتامين.

والشكل البياني التالي يبين رسم الاوساط الحسابية لربحية السهم لكل قطاع من القطاعات:

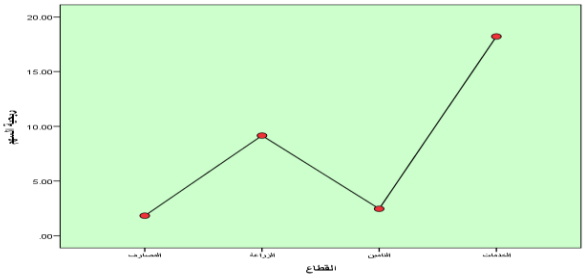

قطاع المصارف

استخرج الباحث المعاملات المتعلقة بتحليل الاثر لنموذج Basu للشركات في قطاع المصارف كما مبين في الجدول ادناه:

الجدول (14) معاملات استجابة الارباح للعوائد السالبة والموجبة ومعامل التحديد لقطاع المصارف

معاملات نموذج Basu	قيمة المعامل	قيمة اختبار t	قيمة معنوية الاختبار	قيمة اختبار F	قيمة معنوية الاختبار	قيمة معامل التحديد R^2	قيمة Durbin-Watson ودلالتها
β_0	3.220	2.425	.021	0.365	0.779	0.03	1.6 عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي
β_1	-1.030-	-.362-	.719				
β_2	-1.231-	-.659-	.515				
β_3	2.217	.562	.578				

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان قيمة اختبار F بلغت 0.365 بقيمة معنوية للاختبار بلغت 0.779 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% وهو ما يشير الى ان نموذج المتغيرات المستخدمة كان لها اثر ذو دلالة معنوية في متغير الاستجابة وبقيمة معامل تحديد مساوي الى 3% وهذه القيمة تشير الى ان ما نسبته 3% قد تم تفسيره من خلال النموذج المستخدم. فضلا عن ذلك يتبين عدم وجود تأثير معنوي لمتغيرات العائد على السهم واستجابة الارباح للأخبار السيئة او الخسائر المتوقعة واستجابة الارباح للأخبار الجيدة.

قطاع الزراعة :

استخرج الباحث المعاملات المتعلقة بتحليل الاثر لنموذج Basu للشركات في قطاع الزراعة كما مبين في الجدول ادناه:

الجدول (15) معاملات استجابة الارباح للعوائد السالبة والموجبة ومعامل التحديد لقطاع الزراعة

معاملات نموذج Basu	قيمة المعامل	قيمة اختبار t	قيمة معنوية الاختبار	قيمة اختبار F	قيمة معنوية الاختبار	قيمة معامل التحديد R^2	قيمة Durbin-Watson ودلالتها
β_0	.877	1.336	.200	0.517	0.677	0.09	1.8 عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي
β_1	.185	.831	.418				
β_2	.001	.002	.999				
β_3	-.158-	-.605-	.554				

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان قيمة اختبار F بلغت 0.517 بقيمة معنوية للاختبار بلغت 0.677 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% وهو ما يشير الى ان نموذج المتغيرات المستخدمة كان لها اثر ذو دلالة معنوية في متغير الاستجابة وبقيمة معامل تحديد مساوي الى 9% وهذه القيمة تشير الى ان ما نسبته 9% قد تم تفسيره من خلال النموذج المستخدم. فضلا عن ذلك يتبين عدم وجود تأثير معنوي لمتغيرات العائد

على السهم واستجابة الارباح للاخبار السيئة او الخسائر المتوقعة واستجابة الارباح للأخبار الجيدة.

قطاع التامين

استخرج الباحث المعاملات المتعلقة بتحليل الاثر لنموذج Basu للشركات في قطاع الزراعة كما مبين في الجدول ادناه:

الجدول (16) معاملات استجابة الارباح للعوائد السالبة والموجبة ومعامل التحديد لقطاع التأمين

معاملات نموذج Basu	قيمة المعامل	قيمة اختبار t	قيمة معنوية الاختبار	قيمة اختبار F	قيمة معنوية الاختبار	قيمة معامل التحديد R^2	قيمة Durbin-Watson ودلالتها
β_0	2.690	2.233	.067	0.791	0.542	0.28	2.1 عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي
β_1	-1.189-	-1.421-	.205				
β_2	-1.588-	-.944-	.382				
β_3	1.574	.846	.430				

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان قيمة اختبار F بلغت 0.791 بقيمة معنوية للاختبار بلغت 0.542 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% وهو ما يشير الى ان نموذج المتغيرات المستخدمة كان لها اثر ذو دلالة معنوية في متغير الاستجابة وبقيمة معامل تحديد مساوي الى 28% وهذه القيمة تشير الى ان ما نسبته 28% قد تم تفسيره من خلال النموذج المستخدم. فضلا عن ذلك يتبين عدم وجود تاثير معنوي لمتغيرات العائد على السهم واستجابة الارباح للأخبار السيئة او الخسائر المتوقعة واستجابة الارباح للأخبار الجيدة.

قطاع الخدمات :

كذلك استخرج الباحث المعاملات المتعلقة بتحليل الاثر لنموذج Basu للشركات في قطاع الخدمات كما مبين في الجدول ادناه:

الجدول (17) معاملات استجابة الارباح للعوائد السالبة والموجبة ومعامل التحديد لقطاع الخدمات

معاملات نموذج Basu	قيمة المعامل	قيمة اختبار t	قيمة معنوية الاختبار	قيمة اختبار F	قيمة معنوية الاختبار	قيمة معامل التحديد R^2	قيمة Durbin-Watson ودلالتها
β_0	1.510	1.133	.300	5.302	0.04	0.73	2.1 عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي
β_1	.195	3.631	.011				
β_2	-.912-	-.290-	.782				
β_3	-.202-	-2.183-	.072				

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان قيمة اختبار F بلغت 5.302 بقيمة معنوية للاختبار بلغت 0.04 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% وهوما شير الى ان نموذج المتغيرات المستخدمة كان لها اثر ذو دلالة معنوية في متغير الاستجابة وبقيمة معامل تحديد مساوي الى 73% وهذه القيمة تشير الى ان ما نسبته 73% قد تم تفسيره من خلال النموذج المستخدم. فضلا عن ذلك يتبين ان هناك تأثيرا معنويا لمتغير العائد على السهم اذ بلغت قيمة المعامل 0.195 وبقيمة الاختبار t مساوية الى 3.631 ومعنوية هذه القيمة بلغت 0.011

وهي اقل من مستوى الدلالة 5% هذا يعني ان ارتفاع قيمة العائد على السهم بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى الزيادة في قيمة ربحية السهم على سعر السهم بمقدار 20%. ويتضح ان استجابة الارباح للأخبار السيئة اكبر بقليل من استجابة الارباح للأخبار الجيدة (0.195/0.202).

ومن خلال عرض نتائج تطبيق نموذج Basu على مستوى القطاعات الاقتصادية وباستخدام معامل التحديد (R^2) للمقارنة بين القطاعات الاقتصادية من حيث درجة ممارسة التحفظ المحاسبي, يتبين أن قطاع الخدمات أكثر القطاعات تحفظا إذ بلغ معامل التحديد (R^2) للقطاع (0.73) يليه قطاع التأمين إذ بلغ معامل التحديد (R^2) للقطاع (0.28) ثم قطاع الزراعة إذ بلغ معامل التحديد (R^2) للقطاع (0.09) واخيرا كان القطاع المصرفي اقل القطاعات الاقتصادية ممارسة للتحفظ المحاسبي، إذ بلغ معامل التحديد (R^2) لذلك القطاع (0.03). وعليه تؤكد النتائج صحة اثبات فرضية البحث الثانية التي نصت على وجود تباين في مستوى التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للشركات المساهمة العراقية.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات:

استنتاجات الجانب العملي: من خلال التحليل الاحصائي لنتائج الدراسة الميدانية تم التوصل الى الاتي:

1- تمارس غالبية الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التحفظ المحاسبي عند القياس والافصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي, إذ تبين من خلال تطبيق نموذج (Basu,1997) أن معامل انحدار الأرباح على العوائد السالبة اكبر من معامل انحدار الارباح على العوائد الموجبة, كما ان القوة التفسيرية لمعامل التحديد للعوائد السالبة (الاخبار السيئة) اكبر من القوة التفسيرية لمعامل التحديد للعوائد الموجبة (الأخبار الجيدة).

2- وجود تباين بين القطاعات الاقتصادية في ممارسات السياسات المتحفظة، فقد كان أعلى متوسط لمعامل التحديد (R^2) في قطاع الخدمات (0.73) يليه قطاع التأمين إذ بلغ معامل التحديد (R^2) للقطاع (0.28) ثم قطاع الزراعة إذ بلغ معامل التحديد (R^2) للقطاع (0.09) واخيرا كان القطاع المصرفي اقل القطاعات الاقتصادية ممارسة للتحفظ المحاسبي إذ بلغ معامل التحديد (R^2) لذلك القطاع (0.03). ويعزى ذلك الى كون التحفظ المحاسبي يعد احد الآليات الفعالة في تنظيم عقود الشركة مع مختلف الاطراف الاخرى سواء أكانت من داخل الشركة ام من خارجها, فضلا عن تجنب التعرض الى مخاطر التقاضي اذا ما تمت المبالغة في الاداء المالي وتخفيض الضرائب التي تتحملها الشركة.

3- يوجد علاقة ارتباط طردية بين التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة, مما يعني وجود تأثير قوي لدرجة التحفظ على زيادة قيمة المنشأة, وذلك لأن التمسك بدرجة عالية من التحفظ يحد من قدرة الادارة على ممارسة ادارة الأرباح الانتهازية مما يحافظ على أسعار الأسهم من التقلبات ويخفض من مخاطر الافلاس مما يعزز بالتبعية من قيمة المنشأة.

4- ان ارتفاع قيمة العائد على السهم بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى الزيادة في قيمة ربحية السهم على سعر السهم بمقدار 18%.

5- ان ارتفاع استجابة الارباح للاخبار السيئة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض في قيمة ربحية السهم على سعر السهم بمقدار 17%.

استنتاجات الجانب النظري:

1- يمثل التحفظ المحاسبي أحد سمات المعلومات المحاسبية التي تضفي مزيدا من المصداقية والموثوقية على التقرير المالي على الرغم مما يلقاه من معارضة من بعض الهيئات المهنية بدعوى مخالفته لخاصيتي الحياد والتمثيل الصادق بعد ظهور مفاهيم القيمة العادلة.

2- التحفظ المحاسبي يحد من الممارسات الانتهازية للإدارة ويزيد من الافصاح والشفافية في التقرير المالي.

3- ينجم عن تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة بالقوائم المالية العديد من المنافع الاقتصادية مثل تحسين كفاية عقود المديونية وخفض تكلفة رأس المال مما ينعكس ايجابا على قيمة المنشأة.

4- التحفظ المحاسبي يستخدم رادعا لتخفيض حالة عدم التأكد من التكهنات المتعلقة بالاحتيال او التضليل في القوائم المالية.

5- استخدام التحفظ المحاسبي يسهم في تعزيز مصداقية التقارير المالية وزيادة مستوى ملاءمة المعلومات.

6- زيادة حالات الغش او التلاعب التي أدت في حالات عديدة الى افلاس العديد من الشركات كانت سببا لجعل مستخدمي التقارير المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي.

ثانيا: التوصيات:

1- التشديد على توعية مستخدمي القوائم المالية بشكل عام والمستثمرين والمقرضين بشكل خاص بآثار الممارسة السليمة للتحفظ المحاسبي وانعكاساته على قراراتهم الاقتصادية، ويأتي ذلك من خلال تكثيف الجهود بين الجهات ذات العلاقة المتمثلة بسوق العراق للأوراق المالية ومجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق والمنظمات المهنية الأخرى من خلال عقد عدد من الدورات والندوات لغرض توضيح أهمية الممارسة السليمة للتحفظ المحاسبي.

2- ضرورة قيام سوق العراق للأوراق المالية بالزام الشركات بتطبيق التحفظ المحاسبي وجعله شرطا من شروط الادراج في السوق المالية، وذلك لتعزيز التزام الشركات بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية لضمان مستوى أعلى من التحفظ وبما يسهم في تعزيز جودة الابلاغ المالي في القوائم المالية.

3- ضرورة مراعاة العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية عند اعداد التقارير المالية.

4- ضرورة تطوير مؤشر لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة بالشكل الذي يضمن تحسين شفافية هذه التقارير وترشيد قرارات مستخدميها.

5- عدم التخلي عن تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة مع الموازنة في تطبيقها, فكما أن تطبيقها يجعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لاتخاذ القرار فان المبالغة في تطبيقها قد تضر بالشركة لاعتقاد المساهم بأنه يستثمر أمواله في منشأة أقل نجاحا مما يجعله يتصرف في أسهمه بأقل من قيمتها أي اتخاذ قرار في غير مصلحته وهو ما يسمى بمشكلة الاختيار العكسي.

6- ضرورة قيام الجهات المنظمة للمعايير المحاسبية في العراق بوضع القوانين والتشريعات التي تلزم الشركات بمستوى أعلى من التحفظ المحاسبي, مما

يسهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية, وترشيد القرارات الاستثمارية للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي تلك القوائم.

المصادر والمراجع

المصادر العربية :

- الهامي, محمد عادل, ، تبسيط النظرية العامة في المحاسبة ، مكتبة عين شمس، القاهرة, 1980.
- أبو الخير, مدثرطه,2008 , المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية, المجلة العلمية للتجارة والتمويل لكلية التجارة , جامعة طنطا, العدد الاول,2008.
- هندريكسن, الدون س," النظرية المحاسبية ",ترجمة وتعريب د.كمال خليفه ابو زيد, الطبعة الرابعة ,2008.
- شتوي, أيمن أحمد, تأثير مخاطر الدعاوي القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمة بالتلاعب, بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية, الادارة العامة, معهد الادارة العامة, مجلد 50,العدد 4, 2010.
- يوسف, علي, أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية, دراسة تطبيقية , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. مجلد 28 العدد 1 .
- ياسين, محمد, قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية واثره على جودة الافصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الاردنية, رسالة دكتوراه, الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية,2008,عمان.

المصادر الاجنبية:

- Anwer , S.Ahmed et al , " The Role of Accounting Conservatismin Mitigating Bondholder –Shareholder Conflicts Over DividendPolicy and in Reducing Debt Costs " , The Accounting Review, Vol .77 , 2002 .
- Ball, R. and L. Shivakumar, 2007, "Earning quality at initial public offering", Journal of Accounting and Economics, Accepted manuscript, forthcoming.
- Basu, S. 1997. The conservatism princi ple and the asymmetric timelines of earnings, Journal of Accounting and E conomics, 24: 3-37.
- Beaver, W. and S. Ryan. 2005. Condit ional and unconditional conservatism: Concepts and modeling, Review of Ac counting Studies, 10: 269-309.
- Ball, R. & Shivakumar, L. (2005). Ear nings Quality in UK Private Firms: Comparative Loss Recognit ion Timeliness. Journal ofAccounti ng and Economics, vol.39, No.1, pp.83 -128.
- Ball, R. & Shivakumar, L. (2006). The role of accruals in asymmetrically timely gain and loss recognition. Journal of Accounting Research, V0l .44, N0.2
- Ball, R., S.P. Kothari, and V.V. Nikolaev. 2012. Econometrics of the Basu asymmetric timeliness coefficient and accounting conservatism. Working Paper The University of Chicago.
- Berendsen , T.A.P. , " Earnings Accounting Conservatism : West-EuropeaListed Firms During Crisis

of IFRS in 2005 " , Master's Thesis Accounting , Erasmus University Rotterdam , 2011.

- Kieso , Donald , et al . , Intermediate Accounting " , 13th ed , John Wiley and Sons Inc , U.S.A , 2010.

- Kim, Y., S. Li, C. Pan and L. Zuo. 2013. The role of accounting conservatismin the euity market: evidence from seasoned equity offerings, The Accounting Review, 88(4): 1327-1356.

- Molenaar, John, Accounting Conservatism and Earnings Managementin the Banking Industry , master thesis, Erasmus University Rotterdam Netherlands , 2009.

- Penman , Stephen H. , Zhang , Xiao- Jun , " Accounting Conservatism , TheQuality of Earnings , and Stock Returns " , The Accounting Review , Vol. 77 , No. 2 , 2002.

- Ryan, S. (2006). Identifying conditional conservatism. EuropeanAccounting Review, 15(4), 511-525.

- Wang , Richard Zhe , Accounting Conservatism , in Partial Fulfillment of The Requirements For The Degree of Doctor of Philosophy inAccounting ,Victoria University , 2009.

- Watts, R.L. 2003a. Conservatism in accounting Part I: Explanations and implications.Accounting Horizons 17 (3): 207-221.

- Watts, R.L. 2003b. Conservatism in accounting Part II: Evidence and research opportunities. Accounting Horizons 17 (4): 287–301.

- Wang , Richard Zhe , Accounting Conservatism , in Partial Fulfillmentof Period " , Master Thesis, Erasmus UniversityRotterdam , Netherlands , 2011.

- Bushman, M. and J. Piotroski. 2006. Financial reporting incentives for conservative accounting: The influence of legal and political institutions. Journal of Accounting and Economics, 42: 107-148.

- Givoly, D. and C. Hayn. 2000. The changing time – series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative, Journal of Accounting and Economics, 29: 287-320.

- Hämäläinen , Sanna , The Effect of Institutional Settings on Accounting Conservatism Empirical Evidence From The Nordic Countries and TheTransitional Economies of Europe " , PhD thesis , Lappeenranta University of Technology , Lappeenranta , Finland , 2011.

- Hijmering , Bas , Accounting Conservatism : In Which Way The Degree of Conditional Accounting Conservatism in Advance of The Financial Crisis is Apredictor , of The Degree During and After The Financial Crisis , Master Thesis , Erasmus University Rotterdam , Netherlands , 2012.

- Hille , Johan , " Accounting Conservatism : The association BetweenBondholder-Shareholder Conflicts Over Dividend Policy and AccountingConservatism , The Effect on The Cost of Debt and The Influence of The Implementation

Available at SSRN : http://www.Ssrn.com

- Ball , Ray , and Shivakumar , Lakshmanan , " Earnings Quality in U.K.Private Firms ", Working Paper , 2005. Available at SSRN : http://www.Ssrn.com.
- Ruch, G.W. and G. Taylor. 2011. Accounting conservatism and its effects on financial reporting quality: A review of the literature. Working Paper. University ofAlabama. Available at: http://ssrn.com/abstract.

Conservatism ,Working Paper , 2009. Available at SSRN : http://www.Ssrn.com.

The Requirements For The Degree of Doctor of Philosophy in Accounting ,Victoria University, 2009.

- Wendt , M.J.H. , " The Effect of Accounting Conservatism on ValueRelevance of Financial Statements ", Master Thesis , Erasmus UniversityRotterdam , Netherlands , 2010.

مواقع الانترنيت:

- Ahmed , Anwer , and Duellman , Acott , " Evidence on The Role ofAccounting Conservatism inMonitoring Managers' Investment Decisions" ,Working Paper . 2010 .
- Wang , Richard Z. , hÓgartaigh , Ciarán Ó , and Zijl , Tony van , " Asignaling Theory of Accounting

Measure the level of practice of the accounting of the reservation in Iraqi companies contributing And its implications on quality financial reporting in the financial reports (applied study for a sample of shareholding companies listed in the Iraq Market Securities)

Nadhim SHaalan Jabbar [a]

Abstract:

The phenomenon of the spread of reservation in the financial statements is considered as the most controversial issues in contemporary accounting ideology that got the attention of many accounting literature, despite the criticism that it got because of the incompatibility with some of the qualitative characteristics of accounting information. This study provides more evidences about the level of accounting reservation in the financial reports for joint stock companies in Iraq. It also sheds light on the relationship between the accounting reservations that improving the quality of financial reporting and the impact of this relationship on the value of the business in the capital markets. The reservation may be used by the company management as a way to choose between accounting alternatives are opportunistic in practice by some policies of accounting applied by the companies, and in the multiplicity of accounting policies and estimates alternatives. To achieve these goals, the necessary data to test the hypotheses was collected and statistically significant indicators

were reached on the level of accounting reservation in the financial reports issued by joint stock companies listed in the Iraq Market Securities, and the most important conclusions:

1. The majority of joint stock companies listed on the Iraq Stock Exchange accounting practices reservation at the measurement and disclosure of the results of activity and financial position.

2. There is a discrepancy between the economic sectors in the conservative policy practices due to the fact that the accounting reservation is one of the effective mechanisms in the organization of the company's contracts with various other parties. In addition, they avoid exposure to the risk of litigation if they have been overstated in the financial performance and the reduction of taxes borne by the company .

3. Applying the conservative accounting policies has many economic benefits such as improving the efficiency of the debt contracts and reducing the cost of capital , it is used as a deterrent to reduce the uncertainty of predictions concerning fraud or deception in the financial statements and this would be reflected positively on the value of the company.

The main recommendations:

1. The Iraq Stock Exchange needs to oblige the companies to apply accounting reservation and make it a condition for listing requirements in the financial market so as to reinforce the commitment of companies conservative accounting in the preparation of financial reports. This is beneficial to ensure a higher level of reservation, and thus contributing to enhancing the quality of financial reporting in the financial reports.

2. Not to abandon the application of conservative accounting policies with the budget in the application. Just as the application makes accounting information more convenient to take the decision, the exaggeration in its application could hurt the company's shareholder belief that he invests in a less successful facility, making him disposes his shares and undervalued any decision in his favor. This is the so-called problem of reverse selection.